جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg
drya.journal@gmail.com

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تخريج حديث كعب بن عجرة في النهي عن التشبيك بين الأصابع وبيان علله وأحكامه

د. عبد الهادي محمد إسماعيل جاويش
المدرس بقسم الحديث وعلومه. كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدسوق. جامعة الأزهر. مصر

تخريج حديث كعب بن عجرة في النهي عن التشبيك بين الأصابع وبيان علله وأحكامه

عبد الهادي محمد إسماعيل جاويش
قسم الحديث وعلومه. كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق. جامعة الأزهر. مصر.
البريد الإلكتروني : AbdallahadyGawish456.el@azhar.edu.eg

الملخص :
جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، المقدمة وتشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطة الدراسة، والمبحث الأول: تخريج حديث كعب ابن عجرة في التشبيك بين الأصابع وجمع طرقه، وبيان علله، والحكم عليه، وفيه مطلبان. المطلب الأول: بيان طرق الحديث وتخريجه، المطلب الثاني: الحكم علي الحديث، وأما المبحث الثاني: حكم التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها، وفيه مطلبان. المطلب الأول: حكم التشبيك بين الأصابع أثناء الصلاة وما في حكمها، كمن توضأ وأراد الصلاة، أو انتظرها، أو مكث في المسجد بعدها أو قبلها. المطلب الثاني: الجمع بين الأحاديث التي تنهي عن التشبيك، والأحاديث التي ترخص فيه. ثم الخاتمة: وقد اشتملت على أهم نتائج البحث وتوصياته .

الكلمات المفتاحية: كعب، شبيك، أصابع، علل، أحكام .

Documentation of the hadith of Ka’b Ibn Ujrah prohibiting interlacing the fingers and explaining its reasons and rulings.

Abdallhady Mohammed Ismail Gawish
Hadith and its Sciences _ College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Desouk _ Al_Azhar university. Egypt
email: AbdallahadyGawish456.el@azhar.edu.eg

Abstract:
The research consisted of an introduction, two sections, and a conclusion. The introduction includes the importance of the topic, the reasons for choosing it, previous studies, the limits of the research, its methodology, and the study plan.
The first topic: Documentation of the hadith of Ka’b bin Ujrah about interlacing the fingers and collecting its methods, explaining its reasons, and ruling on it. It contains three requirements؛
The first requirement: the wording of the hadith.
The second requirement: defining its scope and explaining its methods.
The third requirement: judging the hadith
As for the second topic: the ruling on interlacing the fingers during and outside prayer, and it has two requirements.
The first requirement: The ruling on interlacing the fingers during prayer and what is related to it, such as someone who performed ablution and wanted to pray, or waited for it, or stayed in the mosque after it or before it.
The second requirement: Combining the hadiths that prohibit interlacing the fingers with the hadiths that permit it. Then the conclusion: It includes the most important results and recommendations of the research.

Keywords: Ka’b, Interlacing, Fingers, Reasons, Rulings.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

« إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ» ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1] ،﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [3].[4]

أما بعد

« فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[5]

إن أهمية كل علم تعرف بمدى نفعه، وكثرة فوائده، ولا شك أن علم علل الحديث من أجل العلوم وأدقها وأنفعها، بل هو من أهم علوم الحديث إذ به يعرف مخرج الحديث وصحته .

ولذا قال الإمام النووي رحمه الله: **(ومن اهم انواع العلوم تحقيق معرفة**

---

(١) سورة آل عمران آية (١٠٢)

(٢) سورة النساء آية (١)

(٣) سورة الأحزاب آية (٧١)

(٤) هذه خطبة الحاجة، وقد أخرجها الترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، (٤٠٥/٣)، رقم (١١٠٥)، وقال عقبه: حديث عبد الله _ يعني ابن مسعود _ حديث حسن .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (١١/٣)، رقم ٦٨٧، من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه .

الاحاديث النبويات، أعني معرفة متونها، صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، متوارتها وآحادها، وافرادها، معروفها وشاذها، ومنكرها، ومعللها،.....) [١].

وقد اهتم علماء الحديث بعلم العلل قديما وحديثا، فعرَّفوا العلة، وذكروا أنواعها وأجناسها، وصنفوا فيها المصنفات، فبمعرفة العلل يعرف الموقوف من المرفوع، والمتصل من المنقطع، والموصول من المرسل، والصحيح من الخطأ من الروايات .

وقد برع في هذا الفن الكثير من الجهابذة المحدثين مثل ابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وأحمد (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبوحاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، وأبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وغيرهم الكثير .

بل ونُقِلَ عنهم ما يدل على مكانة هذا العلم وأهميته .

يَقُولُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ: « لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَفِيدَ عَشَرَةَ أَحَادِيثَ»، وجاء عنه أيضا أنه قال: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي»[٢].

ويقول الحافظ ابن حجر: " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا، وإطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك" .

---

(١) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ٣/١ .

(٢) ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٩١/٢، ٣٩٥/٢) .

وفي موضع آخر يقول: " ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم "[1].

ولأجل ذلك كله أردت أن اكتب هذا البحث الدقيق في هذا الفن الجليل من فنون الحديث والله وحده المعين وبه نستعين .

- **أسباب اختيارالموضوع وأهميته .**

عدم وجود دراسة بحثية أكاديمية تعنى ببيان جمع طرق هذا الحديث مناط البحث فيما علمت مع اشتماله على مسألة مهمة ألا وهي تشبيك الأصابع في الصلاة وما في حكمها

- **أهداف البحث**

أولا: تخريج طرق هذا الحديث، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، وبيان ما فيها من علل.

ثانيا: دراسة اختلاف الرواة ، والترجيح بينهم .

ثالثا: بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسألة التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها .

- **الدراسات السابقة**

لم أقف فيما علمت على دراسة بحثية أكاديمية اهتمت بهذه المسألة، أواعتنت بجمع طرق حديث كعب بن عجرة في النهي عن التشبيك بين الأصابع، وبيان عللها، والاختلاف الوارد فيها .

(١) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١١، ٧٧٧) .

حدود البحث

تخريج حديث كعب بن عجرة في النهي عن التشبيك بين الأصابع، وكذلك جمع طرقه وألفاظه، وبيان علله والحكم عليه، مع بيان أقوال العلماء في مسألة التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها .

- **منهج البحث**

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، من خلال تخريج وجمع طرق هذا الحديث، وبيان أوجه الاختلاف فيه وذلك على النحو التالي :

١. بيان طرق الحديث، مع تحديد مدار كل طريق والمدارات الفرعية عنه .

٢. ذكر أوجه الخلاف على كل طريق، والمدارات الفرعية عنه .

٣ . تخريج أوجه الخلاف تخريجا موسعا، من الكتب والمصادر التي وقفت عليها.

٤ . ترتيب مصادر لتخريج على المتابعات الأتم فالأقل، فإن اتفقوا في المتابعة راعيت الأصحية، ثم تاريخ وفاة المخرجين .

٥ . دراسة أسانيد تلك الأوجه عن طريق الترجمة لرجال الإسناد من أمهات كتب الرجال، مع مراعاة الاختصار في التراجم إلا ما دعت إليه الضرورة .

٦ . الحكم على الحديث مع بيان الوجه الراجح فيه وبيان قرائن الترجيح .

٧ . وضع علامات الترقيم في وضعها المناسب،حتى يتمكن القارئ من فهم النص

٨ـ ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث لمن أراد الرجوع .

- **خطة البحث**

هذا وتتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة .

ـ المقدمة وتشتمل على :

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطة الدراسة .

ـ المبحث الأول:

تخريج حديث كعب بن عجرة في التشبيك بين الأصابع وجمع طرقه، وبيان علله، والحكم عليه، وفيه مطلبان .

المطلب الأول: بيان طرق الحديث وتخريجه .

المطلب الثاني: الحكم علي الحديث .

ـ المبحث الثاني :

حكم التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: حكم التشبيك بين الأصابع أثناء الصلاة وما في حكمها، كمن توضأ وأراد الصلاة، أو انتظرها، أو مكث في المسجد بعدها أو قبلها.

المطلب الثاني: الجمع بين الأحاديث التي تنهي عن التشبيك بين الأصابع، والأحاديث التي ترخص فيه .

ـ الخاتمة:

اشتملت على أهم نتائج البحث وتوصياته .

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يكتب له القبول، وأن يجنبه الخطأ والزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه سبحانه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المبحث الأول:

تخريج حديث كعب بن عجرة في التشبيك بين الأصابع، وجمع طرقه، وبيان علله، والحكم عليه .

لفظ الحديث :

قال رَسُول اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ»[(١)] .

المطلب الأول: بيان طرق الحديث وتخريجه:

بعد جمع طرق هذا الحديث وتخريجه، تبين أنه يروى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: يرويه سعيد المقبري عنه، واختلف عليه من ستة أوجه.

الطريق الثاني: يرويه سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة عن كعب، واختلف عليه من أربعة أوجه.

الطريق الثالث: يرويه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب رضي الله عنه.

وهذه هي طرق الحديث إجمالا، وتفصيلها وتخريجها كالآتي:

الطريق الأول: يرويه سعيد المقبري عن كعب رضي الله عنه، واختلف عليه من ستة أوجه.

(١) هذا لفظ الترمذي في سننه، وسيأتي تخريجه .

- الوجه الأول: يرويه محمد بن عجلان . في الراجح عنه [1]- عن سعيد المقبري، عن كعب :

(١) اختلف على محمد بن عجلان في هذا الحديث على خمسة أوجه:

- الوجه الأول: يرويه سفيان الثوري، وأبو تمام الأسدي، وشريك بن عبد الله، وأبو بكر بن عياش، وأبو خالد الأحمر (في الراجح عنه)، وخالد بن الحارث (ستتهم) عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن كعب بن عجرة بلفظ مقارب كما في أصل التخريج .

- الوجه الثاني: يرويه الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن رجل، عن كعب بن عجرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ،، "، كما هو مبين في في أصل التخريج .

- الوجه الثالث: يرويه يحيي بن سعيد (في الوجه الراجح عنه)، وأيوب السختياني، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ.....الخ الحديث بنحوه "، كما هو مبين في أصل التخريج.

- الوجه الرابع: يرويه ابن جريج عنه، واختلف عليه من خمسة أوجه؛

أولها: (وهو أرجح الوجوه عن ابن جريج) يرويه محمد بن بكر، ومحمد بن إسحاق، كلاهما عن ابن جريج عن مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ، عَنْ بَعْضِ بَنِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ كَعْبٍ بنحوه، أخرجه أحمد في مسنده، ٤١/٢٠، رقم ١٨١١٤، عن مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. والطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ مُرِيدَ الصَّلَاةِ عَنْ تَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا، ١٩٤/١٤، رقم ٥٥٦٨، من طريق محمد بن إسحاق، كلاهما (ابن بكر، وابن إسحاق) عن ابن جريج به، عند أحمد بلفظ مقارب، وعند الطحاوي بلفظ: " مَنْ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَتَوَضَّأْ "، وقال الطحاوي: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، فَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِيهِ أَحَدًا. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٥٣/١٩، رقم ٣٣٥، من طريق عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيّ، عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ومحمد بن عجلان، عَنْ سَعِيدٍ به، ولفظه: " يَا كَعْبُ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَنْزِلِكَ تُرِيدُ الصَّلَاةَ فَلَا تُشَبِّكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ "، ولم يقل عن بعض بني كعب، وإنما قال: عن رجل =

=

من آل كعب .

ثانيها: يرويه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن محمد بن عجلان، عن بعض بني كعب بن عجرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتَ وُضُوءَكَ،... الخ ". أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ٢٧٣/٢، رقم ٣٣٣٣، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ به.

ثالثها: يرويه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن محمد بن عجلان، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مُصَدَّقٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ، ....الخ بنحوه "، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ٢٧١/٢، رقم ٣٣٣٢، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ به .

رابعها: يرويه عبد الرزاق، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ٢٧٢/١، رقم ٣٣٣٥ .

خامسها: يرويه عبدالرزاق، عن ابن جريج عن محمد بن عجلان أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ رَجُلًا وَهُوَ مُشَبِّكٌ إِحْدَى يَدَيْهِ بِالْأُخْرَى، فَقَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» فَقَالَ: الْمَسْجِدَ، فَفَرَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَصَابِعِ الرَّجُلِ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُمْ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَصْنَعْ هَذَا التَّشْبِيكَ» . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ٢٧٣/١، رقم ٣٣٣٦، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، به .

ـ الوجه الخامس: يرويه عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الدَّرَاوَرْدِيّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ لِلصَّلَاةِ.... الخ بنحوه" ، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢٥٦/١، رقم ٨٣٨، وقال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ. وَرَوَاهُ النَّاسُ: عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال، وذكره بنحوه.

۞ وقد تبين ترجيح الوجوه الثلاثة الأولى، أما الوجه الأول فللقرائن التالية:

١. رواية الأكثرية من الثقات الحفاظ، فقد رواه ستة عن محمد بن عجلان من هذا الوجه، وهذا لم يجتمع في غيره .

٢ . رواية الأحفظية، فكل من روى الوجه الأول عن محمد بن عجلان من الحفاظ الثقات .

=

=

٣. وأما الوجه الثاني؛ رواه الليث بن سعد عن محمد بن عجلان، والليث بن سعد إمام ثقة ثبت وهو من أوثق الناس في سعيد المقبري، ومتابعة غير الليث له كما ذكر الترمذي: أنه قد رواه عن ابن عجلان غير واحد كما رواه الليث .

* وأما الوجه الثالث فهو راجح أيضا، وذلك للقرائن التالية:

١. يرويه يحيي بن سعيد القطان، وهو إمام ثقة متقن حافظ (التقريب ٥٩١/٧٥٥٦)، وليس فيه مخالفة، لكن غاية ما فيه أن محمد بن عجلان جعله من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله قاله لكعب، فلعل سعيد رواه مرة من حديث كعب، ومرة من حديث أبي هريرة حكاية عن كعب.

٢. متابعة أيوب السختياني ليحيي بن سعيد القطان، وأيوب ثقة ثبت حجة (التقريب ١١٧/٥٩٠).

٣ . متابعة إسماعيل بن أمية لمحمد بن عجلان في روايته له عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

٤. ترجيح الدارقطني في علله ١٣٧/١١، لهذا الوجه، وهو إمام كبير، فقال: هو أشبهها بالصواب، والله أعلم .

قلت: وقد رجح البيهقي في السنن ٢٣٠/٣، هذه الوجوه الثلاثة حيث قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى سَعِيدٍ فَقِيلَ عَنْهُ هَكَذَا، وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ كَعْبٍ، وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبٍ، وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِىَّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ لِكَعْبٍ، وَقِيلَ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ، وَالصَّوَابُ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَلَى الْوُجُوهِ الثَّلاَثَةِ.

٤. و أما الوجه الرابع فيرويه ابن جريج، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل (التقريب ٤١٩٣/٣٦٣)، لكن اختلف عليه فيه كثيرا، وأرجح الوجوه عنه الوجه الأول، وذلك لمتابعة ابن عيينة لابن جريج، وكذلك متابعة يزيد بن قسيط لمحمد بن عجلان، ويزيد بن قسيط ثقة. (التقريب ٦٠٢/٧٧٤١)

٥ . الوجه الخامس يرويه عن محمد بن عجلان عبد العزيز الدراوردي: هو عبد العزيز بن محمد ابن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (تقريب التهذيب ٤١١٩/٣٥٨) .

* أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التشبيك بين الأصابع، ٢/٢٧٢، رقم ٣٣٣٤. والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْاشْتِبَاكِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، ٢/٨٨٢، رقم ١٤٤٥، عن محمد بن يوسف. والطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ مُرِيدَ الصَّلَاةِ عَنْ تَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا، ١٤/١٩٣، رقم ٥٥٦٧، من طريق مؤمل بن إسماعيل. والطبراني في المعجم الكبير، ١٩/١٥٢، رقم ٣٣٤، من طريق محمد بن يوسف، وعبد الرزاق، ثلاثتهم (محمد بن يوسف، ومؤمل، وعبد الرزاق) عن سفيان الثوري.

* وأخرجه أحمد في مسنده، ٣٠/٥٤، رقم ١٨١٣٠، من طريق شريك بن عبد الله، و٣٠/٤٢، رقم ١٨١١٥، عن أبي تمام الأسدي. وابن ماجة في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يكره في الصلاة، ١/٣١٠، حديث رقم ٩٦٧، من طريق أبي بكر بن عياش. وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ١/٢٢٧، رقم ٤٤٢، من طريق أبي خالد الأحمر. والطبراني في المعجم الكبير، ١٩/١٥٣، رقم ٣٣٦، من طريق خالد بن الحارث، ستتهم (الثوري، وشريك، وأبو تمام، وابن عياش، وأبو خالد الأحمر، وخالد بن الحارث) عن ابْنِ عَجْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ ثُمَّ خَرَجْتَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا تُشَبِّكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ فَإِنَّكَ فِي الصَّلَاةِ». وهذا لفظ عبد الرزاق.

- <u>الوجه الثاني:</u> يرويه محمد بن عجلان - في الراجح عنه - ، عن سعيد، عن رجل، عن كعب:

* أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة، ٤١١/١، حديث رقم ٣٨٦، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى المَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ»، وقال الترمذي عقبه: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَرَوَى شَرِيكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ شَرِيكٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ[1] .

- <u>الوجه الثالث:</u> يرويه محمد بن عجلان _ في الراجح عنه _، عن سعيد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال لكعب:

* أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ٢٢٧/١، رقم ٤٤٠، قال: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ. والحاكم في المستدرك، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ٣٢٤/١، رقم ٧٤٥، من طريق أحمد بن حنبل، ومسدد، ثلاثتهم

(١) قلت: ورواية شريك التي أشار إليها الترمذي هذه، أخرجها الحاكم في المستدرك، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ٣٢٥/١، رقم ٧٤٦، من طريق أبي غسان، عن شريك به نحوه، ولفظه: «إِذَا كُنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا تَجْعَلْ أَصَابِعِكَ هَكَذَا» يَعْنِي شَبَّكَهَا، وهي رواية غير محفوظة كما قال الترمذي، وقال الحاكم: رواه شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَجْلَانَ - أي عن أبيه عن أبي هريرة - فَوَهِمَ فِي إِسْنَادِهِ.

(عبد الله بن هاشم، وأحمد، ومسدد) عن يحيى بن سعيد القطان.

* وأخرجه أبوالشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران، ص ٤٦، رقم ١٣٠، من طريق أيوب السختياني، كلاهما (يحيى، وأيوب) عن محمد بن عجلان قال: نا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ ثُمَّ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَلَا تُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِكَ»، وهذا لفظ ابن خزيمة، وعند أبي الشيخ نحوه دون قوله : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِكَعْبِ، وقال الحاكم عقبه: رَوَاهُ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ فَوَهِمَ فِي إِسْنَادِهِ، قال الذهبي: رواه شريك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة فوهم شريك .

* وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب النَّهْيِ عَنِ الْاشْتِبَاكِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، ٨٨٢/٢، رقم ١٤٤. وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ٢٢٩/١، رقم ٤٤٦، و٤٤٧، كلاهما (الدارمي وابن خزيمة) من طريق إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري به بلفظ مقارب، دون قوله : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِكَعْبِ.

وذكره الدارقطني في العلل (١٣٧/١١)، وقال: وقول يحيى القطان عن ابن عجلان أشبهها بالصواب.

ـ <u>الوجه الرابع:</u> يرويه ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ[1]، عن سعيد المقبري، عن مولى لبني سالم، عن أبيه، عن كعب، وهذه الرواية أخرجها:

* يونس بن حبيب كما في مسند أبي داود الطيالسي، ٣٩٠/٢، رقم ١١٥٩. وابن أبي شيبة في مسنده، ٣٤٧/١، رقم ٥١١، عن شبابة بن سوار. وأحمد في مسنده، ٣٩/٣٠، رقم ١٨١١٢، عن حجاج بن محمد الأعور. وابن خزيمة، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ٢٢٧/١، رقم ٤٤٣، من طريق ابن أبي فديك. والطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ مُرِيدَ الصَّلَاةِ عَنْ تَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا، ١٩٣/١٤، رقم ٥٥٦٦، من طريق الحسين بن محمد المروذي، جميعا (أبو داود، وشبابة، وحجاج، وابن أبي فديك، والمروذي) عن ابن أبي ذئب قال: عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ مَوْلًى لِبَنِي سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ لِلصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ فَلَا يُشَبِّكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ أَوْ بَعْدَ مَا

(١) جاء في بعض الروايات كما عند أحمد، وابن خزيمة، والطحاوي، وغيرهم: (ابن أبي ذئب، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَالِمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) وهو خطأ، والصواب عن رجل من بني سالم، عن أبيه، عن جده كعب، بدون ذكر " عن " قبل كعب، وذلك لأن الرجل من بني سالم هو سعد بن إسحاق بن كعب، كما قال ابن خزيمة، فيكون كعب هو الجد، وليس الجد يروي عن كعب لاستحالة أن يروي عن نفسه، هذه واحدة، والثانية أن البخاري كما في التاريخ الكبير ١٧/٩، وابن خزيمة نفسه كما في صحيحه ٢٢٧/١، كلاهما ذكرا رواية ابن أبي ذئب وقالا: عن رجل من بني سالم، عن أبيه عن جده كعب، ولو كانت لفظة " عن " قبل كعب ثابتة لكان هناك خلاف على ابن أبي ذئب، فمرة يرويه عن أبيه عن جده عن كعب، ومرة عن أبيه عن جده كعب، ولم يذكر أحد خلافا فيه على ابن أبي ذئب، فلعل لفظة " عن " زائدة قبل كعب، والله أعلم .

يَدْخُلُ الصَّلَاةَ»، وهذا لفظ أبي داود، وقال الباقون: عن رجل من بني سالم به نحوه، وقال ابن خزيمة: وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْمَقْبُرِيَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ عِنْدِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ إِلَّا أَنَّهُ غَلَطَ عَلَى سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ كَعْبٍ. وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، وَأَنَسُ ابْنُ عِيَاضٍ جَمِيعًا قَدِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ .

* وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ٣/٣٢٥، رقم ٥٨٨٣، من طريق أبي داود عن ابن أبي ذئب به بلفظه، وقال البيهقي: وَقَالَ شَبَابَةُ عَنِ ابْنِ أَبِى ذِئْبٍ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِى سُلَيْمٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ كَعْبٍ عَنِ النبي –صلى الله عليه وسلم– وَقَالَ :« وَلاَ يُخَالِفُ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَ يَدَيْهِ فِى الصَّلاَةِ ». وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِى سَالِمٍ. وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى سَعِيدٍ فَقِيلَ عَنْهُ هَكَذَا، وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ كَعْبٍ وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبٍ وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِي –صلى الله عليه وسلم– قَالَ لِكَعْبٍ وَقِيلَ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ وَالصَّوَابُ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَلَى الْوُجُوهِ الثَّلاَثَةِ.

۞۞۞۞۞۞

ـ <u>الوجه الخامس</u>: يرويه الضحاك بن عثمان عن سعيد المقبري، عن أبي ثمامة، عن كعب، وهذه الرواية أخرجها .

* البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ٣/٣٢٦، رقم ٥٨٨٤، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، أنبأ أَبُو مُوسَى الْهَرَوِيُّ، أنبأ حَفْصُ ابْنُ غِيَاثٍ،

عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ الْبَزِّيِّ قَالَ: خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَصَحِبْتُ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ ، فَنَظَرَ إِلَيَّ وَأَنَا أُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِي، فَقَالَ: " لَا تُشَبِّكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ نُشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِنَا فِي الصَّلَاةِ ". فَقُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ فِي صَلَاةٍ ، قَالَ: " أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ وَخَرَجْتَ تُرِيدُ الصَّلَاةَ؟ " قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: " فَأَنْتَ فِي صَلَاةٍ ".

۞۞۞۞۞۞

. <u>الوجه السادس:</u> يرويه سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عن أبي ثمامة، عن كعب :

* أخرجه البيهقي تعليقا في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ٣/٣٢٦، رقم ٥٨٨٤، قال: وَرَوَاهُ أَيْضًا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعْدِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ فَعَادَ الْحَدِيثُ إِلَى الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ.

۞۞۞۞۞۞

<u>دراسة إسناد الطريق الأول:</u>

- <u>الوجه الأول</u>: محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري عن كعب بن عجرة، (كما عند عبد الرزاق في مصنفه):

* الثوري: هو سفيان بن سَعِيد بن مسروق الثوري[1]، أَبُو عَبد الله الكوفي، روى عن: محمد ابن عجلان، وإسماعيل بن أمية، وغيرهما، روى عنه: ابن عيينة، وعبد الرزاق بن همام، وخلق. قَال يَحْيَى بْن سَعِيد القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان

(١) الثَّوْرِي: بفتح الثاء المثلثة، وفي آخرها الراء، نسبة إلى بطن من همدان، وبطن من بني تميم. اللباب ١/٢٤٤ .

أخذت بقول سفيان، وقال أَبُو داود: وبلغني عَنْ يحيى ابْن مَعِين: قال: ما خالف أحد سفيان فِي شيء إلا كان القول قول سفيان، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون، أخرج له الجماعة(١) .

قلت: هو إمام ثقة حجة، وأما تدليسه، فقد جعله ابن حجر في المرتبة الثانية، وهي: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى(٢).

* ابن عجلان: هو مُحَمَّد بن عَجْلان(٣) القرشي، أَبُو عَبْد اللَّهِ المدني، روى عن: أبيه، وسَعِيد ابْن أَبي سَعِيد المقبري، وجماعة، روى عنه: سفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وداود بن قيس، وجماعة. قال ابن سعد، وأحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال أبو زرعة: من الثقات، وقال الساجي: هو الصدق لم يحدث عنه مالك إلا يسيرًا . كأنه استصغره . إنما عابوه باختلاط حديث سعيد عليه، وقال ابن القطان: لا عيب فيه، وهو أحد الثقات إلا أنه سوى أحاديث المقبري، وقال ابن معين: يقال انها اختلطت على ابن عجلان يعنى في حديث سعيد المقبري، وقال أبو حاتم: وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط علي بن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وقال النسائي: وَابْنُ

(١) التاريخ الكبير ٩٣/٤، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ١٥١/١، وتهذيب الكمال ١٥٤/١١، وتقريب التهذيب ٢٤٤.

(٢) طبقات المدلسين لابن حجر ص٣٣ .

(٣) عَجْلان: بفتح مهملة . المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١٧١ .

عَجْلَانَ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، مَا رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَعِيدٌ عَنْ أَخِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَايِخِ سَعِيدٍ، فَجَعَلَهَا ابْنُ عَجْلَانَ كُلَّهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَجْلَانَ ثِقَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: مضطرب الحديث في حديث نافع، وقال الذهبي: إمام صدوق مشهور، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة(١) .

قلت: محمد بن عجلان ثقة، وثقه جماعة من الأئمة، منهم أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم، وإنما أخذ عليه أنه اختلط عليه حديث أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأجاب على ذلك بقوله: وليس هذا مما يوهن الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة فإنه لو قال ذلك لكان كاذبا في البعض، لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطا على حسب ما ذكرناه(٢).

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٤٣١/٥، والسنن الكبرى للنسائي ٤٠/٩، والجرح والتعديل ٤٩/٨، والضعفاء للعقيلي ١١٨/٤، وتهذيب الكمال ١٠١/٢٦، وميزان الاعتدال ٦٤٤/٣، وتقريب التهذيب ٤٩٦.

(٢) الثقات لابن حبان ٣٨٧/٧ .

* سعيد بن أبي سعيد، واسمه كَيْسَان المَقْبُرِي(١)، أبو سَعْد الْمَدَنِيّ، روى عن: أبي هريرة، وكعب بن عجرة، وجماعة. روى عنه: محمد بن عجلان، وداود بن قيس، وخلق. قال أحمد: ليس به بأس، وَقَال عَلِيّ بْن المديني، ومحمد بْن سَعْد، والعجلي، وأَبُو زُرْعَة، والنَّسَائي: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وَكَانَ قد اخْتَلَط قبل أَن يَمُوت بِأَرْبَع سِنِين، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: إنما ذكرت سَعِيدا الْمَقْبُرِيّ، لأن شعبة يَقُول: حَدَّثَنَا سَعِيد بعدما كبر، وأرجو أن يكون سَعِيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير، وقال الذهبي: ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط، وقال ابن حجر: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثلاث وعشرين(٢).

قلت: سعيد المقبري ثقة حافظ اختلط قبل موته ولم يضره اختلاطه، وروايته عن عائشة، وأم سلمة مرسلة، قال الذهبي: ما أحسبه روى شيئا في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر(٣)، وذكره الإمام العلائي في التحصيل، وقال: سعيد المقبري سمع من أبي هريرة، ومن أبيه عن أبي

(١) المَقْبُرِي: بفتح الميم، وسكون القاف، وضم الباء، وفي آخرها راء – نسبة إلى المقبرة . اللباب ٢٤٥/٣ .

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٤٣/٥، والثقات للعجلي ٣٩٩/١، والجرح والتعديل ٥٧/٤، والثقات لابن حبان ٢٨٥/٤، والكامل لابن عدي ٤٤٤/٤، وتهذيب الكمال ٤٦٦/١٠، وميزان الاعتدال ١٣٩/٢، والتقريب ص٢٣٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١٧/٥ .

هريرة، وأنه اختلف عليه في أحاديث، وقالوا: إنه اختلط قبل موته، وأثبت الناس فيه الليث بن سعد يميز ما روى عن أبي هريرة مما روى عن أبيه عنه، وتقدم أن ما كان من حديثه مرسلا عن أبي هريرة فإنه لا يضر لأن أباه الواسطة(١).

* كَعْب بن عُجْرَة الأَنْصارِيّ ﷺ، أبو محمد، وقيل: أَبُو عَبْد اللَّهِ، وقيل: أَبُو إِسْحَاق، المدني، صاحب النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم، من بني سالم بْن عوف. رَوَى عَن: النَّبِيّ صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وعن بلال بْن رباح، وعُمَر بْن الخطاب. روى عنه: ابنه إسحاق، وسعيد المقبري، وقيل: عن رجل عنه، وأبو ثمامة الحناط، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم. مات سنة إحدى وخمسين أو سنة ثنتين وخمسين(٢).

- دراسة إسناد الوجه الثاني: محمد بن عجلان، عن سعيد، عن رجل، عن كعب، (كما عند الترمذي في سننه):

* قتيبة بن سعيد: هو ابن جَمِيل(٣) بن طَرِيف(٤) بن عبد الله الثقفي، أبو رجاء البَلْخِي(٥)، روى عن: الليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك، وخلق، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وطائفة، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، ولد سنة خمسين

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١٨٤ .

(٢) الاستيعاب ١٣٢١/٣، وتهذيب الكمال ١٧٩/٢٤، والإصابة ٤٨٨/٥ .

(٣) جَمِيل: بمفتوحة، وكسر ميم . المغني في ضبط أسماء الرجال ص ٦٢ .

(٤) طَرِيف: بمفتوحة، وكسر راء، وبفاء . المصدر السابق ص ١٥٨ .

(٥) البَلْخِي: بفتح الباء الموحدة ، وسكون اللام ، وآخرها الخاء المعجمة، نسبة إلى بلخ من بلاد خراسان . اللباب ١٧٢/١.

ومائة، ومات في غرة شعبان سنة أربعين ومائتين[١].

* الليث بن سعد: هو ابن عبد الرحمن الفَهْمِي[٢]، أبو الحارث المِصْرِي. روي عن: يحيي ابن سعيد، ومحمد بن عجلان، وجماعة، وعنه: عبد الله بن وهب، وقتيبة بن سعيد، وطائفة، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث صحيحه، وقال أحمد: ثقة ثبت، وقال ابن معين، والنسائي: ثقة، وَقَال حنبل ابْن إِسْحَاقَ: سئل أَبُو عبد الله: ابن أَبي ذئب أحب إليك عَنِ المقبري أو ابْن عجلان عَنِ المقبري، قال: ابْن عجلان اختلط عَلَيْهِ سماعه من سماع أَبِيهِ، وليث بْن سَعْد أحب إلي منهم فيما يروي عَنِ المقبري، وَقَال عَبد اللَّهِ ابْن أَحْمَد بْن حنبل: سمعت أَبِي يَقُول: أصح الناس حديثا عَنْ سَعِيد المقبري ليث بن سعد، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات سنة خمس وسبعين ومائة[٣] .

* ابن عجلان: ثقة اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وإن كانت الصحيفة كلها صحيحة، لكن يحتج بما رواه الثقات عنه كما قيل في ترجمته في الوجه الأول .

* سعيد المقبري: ثقة سبقت ترجمته في الوجه الأول .

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ١٩٥/٧، والجرح والتعديل ١٤٠/٧، والثقات ٢٠/٩، وتهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤٤٦/٢ ، وتقريب التهذيب ص ٤٥٤ .

(٢) الفَهْمي: بمفتوحة، وسكون هاء، منسوب إلى فهم بن عمرو. المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١٩٩.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٥٨/٧، والعلل للإمام أحمد ٣٣٤/١، و ٢٨٦/٣، والجرح والتعديل ١٧٩/٧، وتهذيب الكمال ٢٥٥/٢٤، والتقريب ص٤٦٤.

* رجل[١]: هو أبو ثُمَامَة الحَنّاط[٢]: حجازي، حريف كعب بن عجرة. رَوَى عَن: كعب بْن عجرة، رَوَى عَنه: سعد بْن إسحاق بْن كعب بْن عجرة، وسَعِيد بْن أَبي سَعِيد الْمَقْبُرِيّ، وقيل: أَبُو سَعِيد الْمَقْبُرِيّ. قَال الدَّارَقُطنِيّ: لا يعرف، يترك، وقال الذهبي: لا يعرف، وخبره منكر عن كعب بن عجرة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مجهول الحال، لم تذكر وفاته[٣].

* كعب بن عجرة: صحابي جليل سبقت ترجمته في الوجه الأول .

. دراسة إسناد الوجه الثالث: محمد بن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال لكعب (كما عند ابن خزيمة في صحيحه) .

* عَبد اللَّهِ بن هاشم بن حيان العَبْدَي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وقيل: أَبُو مُحَمَّد، الطوسي[٤]. رَوَى عَنه: بهز بْن أسد، ويحيى بْن سَعِيد القطان، وجماعة. رَوَى عَنه: مسلم، وأبو بكر بن خزيمة، وخلق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث من المتقنين، وقال الخليلي: ثقة، وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، المتقن، وقال ابن حجر: ثقة صاحب حديث، مات

---

(١) قال الشوكاني: وَفِي إسْنَادِهِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَهُوَ الرَّاوِي لَهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقَدْ كَنَّى أَبُو دَاوُد هَذَا الرَّجُلَ الْمَجْهُولَ فَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ إسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو ثُمَامَةَ. نيل الأوطار ٣٨٧/٢.

(٢) الحَنَّاط: بفتح الحاء المهملة والنون، وفي آخرها طاء مهملة؛ هذه النسبة إلى بيع الحِنْطَة . الأنساب ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص١٥٢، والثقات ٥٦٦/٥، وتهذيب الكمال ١٧٥/٣٣، وميزان الاعتدال ٥٠٩/٤، وتقريب التهذيب ص٦٢٧ .

(٤) الطُوْسِي: بضم الطاء وسكون الواو وفي آخرها سين مهملة ، إلى طُوْس ، قرية ببُخَارَى . اللباب ٢/ ٢٨٨ .

سنة أربع وخمسين ومائتين[١].

* يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ[٢] القَطَّان[٣]، أبوسعيد البصري، روى عن: محمد بن عجلان، وسفيان الثوري، وغيرهما، وعنه: عبد الله بن هاشم الطوسي، وعبدالرحمن بن مهدي، وعدة، وثقه العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حج، زاد ابن حجر: متقن حافظ إمام قدوة، وذكره ابن حبان في الثقات، ولد سنة عشرين ومائة، ومات سنة ثمان وتسعين ومائة[٤] .

* محمد بن عجلان: ثقة اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وإن كانت الصحيفة كلها صحيحة، لكن يحتج بما رواه الثقات عنه كما قيل في ترجمته في الوجه الأول .

* سعيد المقبري: ثقة سبقت ترجمته في الوجه الأول .

* أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسِي[٥]، مشهور بكنيته، اختلف في اسمه، واسم أبيه، وهذا أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه. كان من أحفظ أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وألزمهم له صحبة على شبع بطنه، فكانت يده مع يده يدور معه حيث دار إلى أن مات؛ ولذلك كثر حديثه، كان إسلامه بين الحديبية وخيبر، قدم المدينة مهاجراً،

(١) ينظر: الثقات لابن حبان ٣٦١/٨، والإرشاد ٨١٥/٢، وتهذيب الكمال ٢٣٧/١٦، وسير أعلام النبلاء ٣٢٨/١٢، وتقريب التهذيب ص٣٢٧ .

(٢) فَرُّوخ: بمفتوحة،وضم راء مشددة، وإعجام خاء . المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١٩٦.

(٣) القَطَّان: بقاف، وشدة مهملة، وبنون . المصدر السابق ص ٢٠٤ .

(٤) ينظر: معرفة الثقات ٣٥٣/٢، والجرح والتعديل ١٥٠/٩، والثقات ٦١١/٧، وتهذيب الكمال ٣٢٩/٣١، والتقريب التهذيب ص ٥٩١ .

(٥) الدَّوْسِي: بفتح الدال المهملة، وسكون الواو، وكسر السين المهملة، نسبة إلى دوس، بطن كبير من الأزد. الأنساب ٥٠٦/٢ .

وسكن الصفة، استعمله عمر علي البحرين، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعة من الصحابة، روى عنه: أنس بن مالك، وسعيد المقبري، وجماعة، ومات سنة سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: تسع وخمسين(١) .

ـ <u>دراسة إسناد الوجه الرابع</u>: ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري، عن رجل من بني سالم، عن أبيه، عن جده كعب (كما عند أبي داود الطيالسي) .

* ابن أبي ذئب: هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أَبي ذئب، أَبُو الحارث المدني. رَوَى عَن: إِسْحَاق بْن يزيد الهذلي، وسَعِيد بْن أَبي سَعِيد المقبري، وغيرهما. رَوَى عَنه: آدم بْن أَبي إياس، وحجاج ابن مُحَمَّد الأَعور، وخلق. قال أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة، وقال ابن المديني: ثقة وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري، وقال ابن مَعِين: ابن أَبي ذئب أثبت من ابن عجلان في حديث سَعِيد بْن أَبي سَعِيد المقبري، اختلطت على ابْن عجلان فأرسلها، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبى عن ابن ابى ذئب ومحمد بن عجلان في المقبري، فقال: ما أقربهما، وقال النسائي: ابْن أبي ذِئْب أثبت عندنَا من مُحَمَّد بن عجلَان (وَمن الضَّحَّاك بن عُثْمَان فِي سعيد المَقْبُري وَحَدِيثه أولى عندنَا بِالصَّوَابِ، وقال الذهبي: أحد الاعلام الثقات متفق على عدالته، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، مات سنة تسع وخمسين ومئة (٢).

---

(١) ينظر: الطبقات الكبري ٣٦٢/٢، والاستيعاب ١٧٦٨/٤، وتهذيب الكمال ٣٦٦/٣٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٢٥/٧ .

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٣٩/٣، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص١١٥، وعمل اليوم والليلة للنسائي ص ١٧٩، [والجرح والتعديل ٣١٣/٧، وتهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥، وميزان الاعتدال ٦٢٠/٣، وتقريب التهذيب ص٤٩٣ .

قلت: ابن أبي ذئب ثقة تكلم في حديثه عن الزهري خاصة، وأما قول ابن معين أثبت من ابن عجلان في حديث سعيد المقبري لأن ابن عجلان اختلطت عليه حديث سعيد المقبري، فإنما هو في حديث سعيد عن أبي هريرة دون غيرها، وقد سبق القول في هذه المسألة في ترجمة ابن عجلان .

* سعيد المقبري: ثقة سبقت ترجمته في الوجه الأول .

* رجل من بني سالم(١): هو سَعْد بن إسحاق بْن كعب بْن عجرة، ثم البَلَوِي(٢)، الْمَدَنِيّ، حليف بني سَالِم، من الأنصار. رَوَى عَن: أبيه إِسْحَاق بْن كعب بْن عجرة، وأَبِي ثمامة الحناط، وأَبِي سَعِيد الْمَقْبُرِيّ، وغيرهم. رَوَى عَنه: أَنَس بْن عياض، وداود بْن قَيْس الفراء، وخلق. قال ابْن مَعِين، والعجلي، والنَّسَائي، والدارقطني: ثقة، وَقَال أَبُو حاتم: صَالِح، وذكره ابنُ حِبَّان فِي الثقات، وقال ابن حجر ثقة، مات بعد الأربعين ومائة (٣).

* عن أبيه: هو إسحاق بن كعب بن عجرة المدني، حليف بني سالم من الأنصار، والد سعد ابْن إسحاق. روى عن: أبيه كعب بْن عجرة، وأبي قتادة الأَنْصارِيّ. رَوَى عَنه: ابنه سعد بْن إسحاق بْن كعب بْن عجرة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الحسن بن القطان: ولا يعرف روى عنه غير ابنه سعد، وقال الذهبي: تابعي مستور، وقال ابن حجر: مجهول الحال، مات سنة ثلاث وستين (٤).

---

(١) قال ابن خزيمة: هو سعد بن إسحاق . صحيح بن خزيمة ٢٢٧/١ .

(٢) البَلَوِي: بفتح الباء الموحدة، واللام، وفي آخرها الواو، نسبة إلى بلي بن عمرو بن الحاف. اللباب ١٧٧/١.

(٣) ينظر: معرفة الثقات ٣٨٩/١، والجرح والتعديل ٨١/٤، والثقات ٣٧٥/٦، وتهذيب الكمال ٢٤٨/١٠، وتقريب التهذيب ص ٢٣٠ .

(٤) ينظر: الثقات ٢٢/٤، وبيان الوهم والإيهام ٣٩٢/٣، وتهذيب الكمال ٤٧٠/٢، وميزان الاعتدال ١٩٦/١، وتقريب التهذيب ص١٠٢.

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، ولا يعرف روى عنه غير ابنه سعد فهو مجهول الحال .

* جده كعب: هو كعب بن عجرة ﷺ صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول .

۞۞۞۞۞۞

- دراسة إسناد الوجه الخامس: الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي ثمامة، عن كعب (كما في سنن البيهقي):

* أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي: هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن حفص بن مُسْلِم بن يزيد النَيْسَابُوري الشَّافِعِي، قُلِّد قضاء نَيْسَابُور مدة . ولد في حدود سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. حَدَّث عن: أبي العباس محمد بن يعقوب الأَصَمّ، وأبي أحمد بن عَدِي، وخلق، وعنه: أبو بكر البَيْهَقِي، وأبو بكر الخطيب، وجماعة. قال السَّمْعَانِي: ثقة في الحديث، وقال عبد الغافر بن إسماعيل الفَارِسِي: كان من أصح أقرانه سماعاً، وأوفرهم إتقاناً، وأتمهم ديانة، مات في رمضان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وله ست وتسعون سنة[1] .

* أبو العبّاس محمد بن يعقوب: هو ابن الحَجّاج البصريّ، حدَّث عن: محمد بن إسحاق الصغاني، وعباس الدوري، وآخرون، حدث عنه: أبو بكر القاضي، وأبو عبد الله الحاكم، وآخرون. قال الذهبي: كان عدلًا حُجّةً مشهورًا، وقال السيوطي: الإِمَام الْمُفِيد الثِّقَة. توفي سنة ست وأربعين وثلاث مائة[2].

(١) ينظر: الأنساب ٢٠٢/٢، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ١٣٣/١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٧، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٦ .

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٥، وطبقات الحفاظ ص ٣٥٥.

* مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ(١): هو ابن جعفر، ويقال: محمد بن إسحاق بن محمد أبو بكر، روى عن: عبد الله بن يوسف التنيسي، ويعلى بن عبيد، وخلق، وعنه: أبو العباس محمد بن يعقوب، وإسماعيل بن محمد الصفار، وجماعة، ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ثبت صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة سبعين ومئتين(٢).

* أبو موسى الهَرَوِي(٣): هو إسحاق بن إبراهيم بن موسى. روى عن: حفص بن غياث، ومعافى بن عمران، وغيرهما. روى عنه: أبو زرعة، وعبد الله بن أحمد، وآخرون. وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين(٤) .

* حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: هو ابن طَلْق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثَعْلَبَة النَخَعِي، أبو عمر الكُوْفِي. روى عن: الأَعْمَش، وليث بن أبي سليم، وطائفة، وعنه: أحمد، ويحيي بن آدم، وجماعة. قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثبتاً إلا أنه كان يدلس، وقال ابن مَعِين، والعجلي، والنَسَائِي: ثقة، وقال ابن مَعِين أيضاً: جميع ما حَدَّث به ببَغْدَاد من حفظه، وقال يعقوب بن

(١) الصَّاغَانِي: بفتح الصاد وسكون الألف وفتح الغين المعجمة وبعد الألف الثانية نون، هذه النسبة إلى قرية بمرو يقال لها جاغان فعربت . اللباب ٢/ ٢٢٩ .

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ١٩٥/٧، والثقات ١٣٦/٩، وتهذيب الكمال ٣٩٦/٢٤، وتقريب التهذيب ص ٤٦٧ .

(٣) الهَرَوِي: بفتح الهاء والراء المهملة ، هذه النسبة إلى بلدة هَرَاة وهي إحدى بلاد خُرَاسَان . الأنساب ٦٣٧/٥ .

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢١٠/٢، والثقات ١١٦/٨، وتاريخ بغداد ٣٥٢/٧، وميزان الاعتدال ١٧٨/١ .

شَيْبَة: ثقة ثبت إذا حَدَّث من كتابه ويتقي بعض حفظه، وقال أبو زُرْعَة: ساء حفظه بعدما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، ولد سنة سبع عشرة ومائة، ومات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة [١] .

الخلاصة: حفص بن غياث ثقة تغير حفظه قليلا وكان ذلك بعد توليه القضاء .

* الضَّحَاك بن عثمان: هو ابن عبدالله بن خالد، الحِزامي [٢]، أبو عثمان المدني، روى عن: محمد بن المنكدر، وسعيد المقبري، وعدة، وعنه: عبد العزيز بن أبي حازم، ومحمد ابن إسماعيل بن أبي فديك، وجماعة، قال محمد بن سعد: كان ثبتاً، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة [٣] .

الخلاصة: الضحاك بن عثمان صدوق يهم .

* سعيد بن أبي سعيد المقبري: ثقة سبقت ترجمته في الوجه الأول .

* أبو ثُمَامَةَ الْبَزِّيِّ: هكذا جاء في سنن البيهقي، ولعله تصحيف،

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٨٩/٦، ومعرفة الثقات ٣١٠/١، والجرح والتعديل ١٨٥/٣، والثقات ٢٠٠/٦، وتهذيب الكمال ٥٦/٧، الكاشف ٣٤٣/١، والمختلطين ٢٤/١، والتقريب ص ١٧٣ .

(٢) الحِزامي: بكسر الحاء، وبالزاي، وبالميم بعد الألف، نسبة إلى الجد الأعلى. اللباب ٣٦٢/١ .

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٩٧/١ ، والجرح والتعديل ٤٦٠/٤ ، والثقات ٤٨٢/٦، وتهذيب الكمال ٢٧٢/١٣، وتقريب التهذيب ص ٢٧٩.

والصواب أبو ثمامة الحجازي، وليس البزي، سبقت ترجمته في الوجه الثاني، وهو مجهول الحال .

* كعب بن عجرة: صحابي جليل سبقت ترجمته في الوجه الأول .

۞۞۞۞۞۞

ـ <u>دراسة إسناد الوجه السادس:</u> سعد بن إسحاق عن سعيد المقبري، عن أبي ثمامة، عن كعب، (كما في سنن البيهقي معلقا) :

* عيسى بن يونس: هو ابن أبي إسحاق السَّبِيْعي[١]، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكُوفي، روى عن : هشام بن حسان، ومالك بن أنس، وجماعة، وعنه : إسحاق بن راهويه ، وبقية بن الوليد، وعدة، وثقه أبو حاتم، وابن حجر، وقال أبو زرعة: حافظ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقناً، مات سنة سبع وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين ومائة[٢] .

* سَعْد بن إسحاق: سبقت ترجمته في الوجه الرابع، وهو ثقة .

* سعيد بن أبي سعيد المقبري: ثقة سبقت ترجمته في الوجه الأول .

* أبو ثُمَامَةَ: سبقت ترجمته في الوجه الثاني، وهو مجهول الحال .

* كعب بن عجرة: صحابي جليل سبقت ترجمته في الوجه الأول .

۞۞۞۞۞

(١) السَّبِيعِي: بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة، وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها ساكنة، وفي آخرها عين مهملة – نسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان، وهو السبيع بن صعب بن معاوية، وبالكوفة محلة معروفة، يقال لها: السبيع؛ لنزول هذه القبيلة فيها . اللباب ١٠٢/٢ .

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٩١/٦، والثقات ٢٣٨/٧ ، وتهذيب الكمال ٦٢/٢٣، وتقريب التهذيب ص ٤٤١ .

النظر في الخلاف على سعيد المقبري، وبيان الوجه الراجح :

مما سبق تبين أن الوجه الراجح، هو رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري على الوجوه الثلاثة الأولى كما هو موضح في التخريج، وذلك لما يلي:

* رواية الأكثرية والأحفظية كما في الوجه الأول، فقد رواه عن محمد بن عجلان ستة من الحفاظ الثقات، وهم: الثوري، وشريك، وأبو تمام، وابن عياش، وأبو خالد الأحمر، وخالد بن الحارث.

* رواية الليث بن سعد كما في الوجه الثاني، وهو من أحفظ الرواة لحديث سعيد المقبري، كما جاء في ترجمته، وموافقة غيره في روايته لهذا الوجه كما ذكر الترمذي عقب تخريجه له.

* ترجيح الدارقطني لرواية يحيي بن سعيد القطان كما في الوجه الثالث، وذلك في روايته عن محمد بن عجلان، عن سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكعب، حيث قال الدارقطني: وقول يحيى القطان عن ابن عجلان أشبهها بالصواب.

* ترجيح البيهقي كما تقدم لرواية محمد بن عجلان من وجوهها الثلاثة المتقدمة، حيث قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى سَعِيدٍ فَقِيلَ عَنْهُ هَكَذَا، وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ كَعْبٍ وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبٍ وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِي –صلى الله عليه وسلم– قَالَ لِكَعْبٍ وَقِيلَ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ، وَالصَّوَابُ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِي عَلَى الْوُجُوهِ الثَّلاَثَةِ.

قلت: ولا بأس أن يروى هذا الحديث عن سعيد المقبري من أكثر من وجه، فسعيد المقبري من المكثرين كما قال ابن سعد، وقد قال ابن رجب الحنبلي في شرحه على علل الترمذي ٨٣٨/٢: " إن كان المروي عنه واسع

الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة "، والله أعلم .

* ضعف الوجه الرابع، وهو رواية ابن أبي ذئب، وذلك لأن أبي ذئب قد وهم فيه كما قال ابن خزيمة .

* ضعف الوجه الخامس، لتفرد الضحاك بن عثمان به عن سعيد المقبري، والضحاك صدوق يهم .

* ضعف الوجه السادس، حيث أورده البيهقي معلقا عن عيسى بن يونس، ولا أظن أن الوهم فيه منه .

۞۞۞۞۞۞

الطريق الثاني: (طريق سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة عن كعب)، واختلف عليه من أربعة أوجه :

- الوجه الأول: داود بن قيس، عن سعد بن إسحاق، عَنْ أَبِي ثمَامَةَ، عن كعب :

* أخرجه ابن وهب في الموطأ، ص١٣٠، رقم ٤٤٣، عن دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ سَعْدِ بْن إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي ثمَامَةَ، أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ».

* وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ٢٢٧/١، رقم ٤٤١، عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به مثله .

* وأخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده، ص١٤٤، رقم ٣٦٩. وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَدْيِ فِي الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ، ١٥٤/١، رقم ٥٦٢. وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، ٣٨٢/٥، رقم ٢٠٣٦، ثلاثتهم

(عبد بن حميد، وأبو داود، وابن حبان) من طريق عبد الملك بن عمرو. وأحمد في مسنده، ٢٨/٣٠، رقم ١٨١٠٣، عن إسماعيل بن عمرو. والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْاشْتِبَاكِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، ٨٨٢/٢، رقم ١٤٤٤. والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب لا يشبك بين أصابعه إذا خرج للصلاة، ٣٢٥/٣، رقم ٥٨٨١، كلاهما (الدارمي، والبيهقي) من طريق عثمان بن عمر. وابن الأعرابي في معجمه، ٧٢٢/٢، رقم ١٤٦٦. والطبراني في المعجم الكبير، ١٥١/١٩، رقم ٣٣٢، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب لا يشبك بين أصابعه إذا خرج للصلاة، ٣٢٥/٣، رقم ٥٨٨٢، ثلاثتهم (ابن الأعرابي، والطبراني، والبيهقي) من طريق عثمان بن الهيثم. أربعتهم (عبد الملك بن عمرو، وإسماعيل بن عمرو، وعثمان بن عمر، وعثمان بن الهيثم) عن داود بن قيس به مثله .

- <u>الوجه الثاني</u>: أنس بن عياض، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ، عن كعب:

* أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، ٢٢٧/١، رقم ٤٤٢.

* وأبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ مُرِيدَ الصَّلَاةِ عَنْ تَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا، ١٩١/١٤، رقم ٥٥٦٤. كلاهما (ابن خزيمة، والطحاوي) عن يونس بن عبد الأعلى قال: أَخْبَرَنِي أَنَسُ ابْنُ عِيَاضٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ قَالَ: لَقِيتُ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ وَأَنَا أُرِيدُ الْجُمُعَةَ، وَقَدْ شَبَّكْتُ بَيْنَ أَصَابِعِي، فَلَمَّا دَنَوْتُ ضَرَبَ يَدَيَّ فَفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِي، وَقَالَ: « إِنَّا نُهِينَا أَنْ يُشَبِّكَ أَحَدٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي

الصَّلَاةِ »، قُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ فِي صَلَاةٍ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْجُمُعَةَ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: «فَأَنْتَ فِي صَلَاةٍ». وقال ابن خزيمة عقبه: فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ؛ لِأَنَّ دَاوُدَ بْنَ قَيْسٍ أَسْقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ أَبَا سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيَّ، فَقَالَ: عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ وَأَمَّا ابْنُ عَجْلَانَ فَقَدْ وَهِمَ فِي الْإِسْنَادِ وَخَلَطَ فِيهِ، فَمَرَّةً يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَرَّةً يُرْسِلُهُ، وَمَرَّةً يَقُولُ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ كَعْبٍ. وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْمَقْبُرِيَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ عِنْدِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ إِلَّا أَنَّهُ غَلَطَ عَلَى سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ كَعْبٍ. وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، وَأَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ جَمِيعًا قَدِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي ثُمَامَةَ .

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٥٢/١٩، رقم ٣٣٣، من طريق إبراهيم بن حمزة، عن سعد بن إسحاق به نحوه .

- <u>الوجه الثالث</u>: دَاوُدُ بْنُ عَطَاءٍ الْمَدَنِيُّ، عن سَعْد بْن إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ كعب:

* أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٤٦/١٩، رقم ٣٢١، حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا دَاوُدُ بْنُ عَطَاءٍ الْمَدَنِيُّ، ثنا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَطَهَّرُ رَجُلٌ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَّا كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاتَهُ، فَلَا يُشَبِّكْ أَحَدُكُمْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ»

- <u>الوجه الرابع</u>: عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِى ثُمَامَةَ، عن كعب:

* أخرجه البيهقي تعليقا في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ٣/٣٢٦، رقم ٥٨٨٤، قال: وَرَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعْدِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِى ثُمَامَةَ فَعَادَ الْحَدِيثُ إِلَى الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِى ثُمَامَةَ.

۞۞۞۞۞۞

<u>دراسة إسناد الطريق الثاني:</u>

- <u>الوجه الأول</u>: داود بن قيس، عن سعد بن إسحاق (كما عند ابن وهب في الموطأ):

* دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ: هو الفراء(١)، أَبُو سُلَيْمان القرشي، مولاهم، المدني. رَوَى عَن: سعد بْن إسحاق بْن كعب بْن عجرة، وسَعِيد المقبري، وجماعة. رَوَى عَنه: عبد الله بْن وهب، وعبد الرحمن بْن مهدي، وخلق. قال الشافعي، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن حجر: مات في خلافة أبي جعفر(٢).

* سَعْد بن إسحاق: سبقت ترجمته في الوجه الرابع من الطريق الأول، وهو ثقة .

* أبو ثُمَامَة الحَنّاط: سبقت ترجمته في الوجه الثاني من الطريق الأول، وهو مجهول الحال

---

(١) الفَرَّاء: بفتح الفاء، والراء المشددة المفتوحة، وفي آخرها ألف، نسبة إلى خياطة الفراء وبيعه. اللباب ٢/٤١٣ .

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص١٠٧، والجرح والتعديل ٣/٤٢٢، وتهذيب الكمال ٨/٤٣٩، وتقريب التهذيب ص١٩٩.

* كعب بن عجرة صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول من الطريق الأول.

ـ دراسة إسناد الوجه الثاني: أنس بن عياض، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ (كما عند ابن خزيمة في صحيحه):

* يونس بن عبد الأعلى: هو ابن مَيْسرة بن حفص بن حيان الصَدَفِي(١)، أبو موسى المصري. روى عن: أنس بن عياض، ويحيي بن عبد الله بن بكير، وغيرهما. وعنه: مسلم، والنسائي، وابن ماجة، وابن خزيمة وآخرون. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يوثقه ويرفع من شأنه، وقال النسائي، وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النووي: واتفقوا على توثيقه وجلالته. مات سنة أربع وستين ومائتين(٢).

* أَنَسُ ابْنُ عِيَاضٍ: هو ابن ضَمْرَة، أبو ضمرة المَدَنِي. روى عن: صالح بن كيسان، وهِشَام ابن عُرْوَة، وخلق، وعنه: علي بن المَدِينِي، ويونس بن عبد الأعلى، وطائفة، وروى له الجماعة. قال ابن سعد، وابن مَعِين، والذهبي، وابن حجر: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النَّسَائِي وأبو زُرْعَة: لا بأس به، مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة(٣) .

---

(١) الصَّدَفِي: بفتح الصاد والدال المهملتين وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى الصدف– بكسر الدال، وهي قبيلة من حمير نزلت مصر، وهو الصدف بن سهل بن عمرو. الأنساب ٢٨٦/٨ .

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٣/٩، والثقات ٢٩٠/٩، وتهذيب الكمال ٥١٦/٣٢، وتهذيب الأسماء واللغات ١٦٨/٢، والتقريب ص ٦١٣ .

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٤٣٦/٥، والجرح والتعديل ٢٨٩/٢، والثقات ٧٦/٦، وتهذيب الكمال ٣٤٩/٣، والكاشف ٢٥٦/١، وتهذيب التهذيب ٣٢٨/١، وتقريب التهذيب ص ١١٥ .

* سَعْد بن إسحاق: سبقت ترجمته في الرابع من الطريق الأول، وهو ثقة .

* أبو سعيد المقبري: هو أبو سعيد المقبري المدني، واسمه: كيسان، كان منزله عند المقابر فقيل له: المقبري، روى عن: أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وعدة، وعنه: ابنه سعيد بن أبي سعيد المقبري، وابن ابنه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وخلق، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وابن حجر، وزاد: ثبت ، توفي سنة مائة[1] .

* أبو ثُمَامَةَ: سبقت ترجمته في الوجه الثاني من الطريق الأول، وهو مجهول الحال .

* كعب بن عجرة: صحابي جليل سبقت ترجمته في الوجه الأول من الطريق الأول .

ـ <u>دراسة إسناد الوجه الثالث</u>: داود بن عطاء عن سعد بن إسحاق (كما عند الطبراني في معجمه) :

* عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ: هو ابن موسى بن زياد، أبو محمد الجَوَالِيْقِي[2]، سمع: أبا بكر وعثمان ابني أبي شَيْبَة، وخلقاً، وعنه: ابن قَانِع، والطَّبَرَانِي، وعدة. قال الحاكم: ما رأيت أحفظ منه، وقال أبو بكر الخطيب: كان أحد الحفاظ الأثبات، وقال الذهبي: الحافظ الحجة، مات سنة ست وثلاثمائة[3] .

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٤٣٦/٥، والجرح والتعديل ٢٨٩/٢، والثقات ٧٦/٦، وتهذيب الكمال ٣٤٩/٣، والكاشف ٢٥٦/١، وتهذيب التهذيب ٣٢٨/١، وتقريب التهذيب ص ١١٥ .

(٢) الجَوَالِيْقِي: بفتح الجيم والواو وكسر اللام بعد الألف وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى الجَوَالِيق، وهي جمع جَوَالِق (وعاء)، ولعل بعض أجداد المنتسب إليها كان يبيعها أو يعملها . الأنساب ٢/ ١٠٤ .

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٣٧٨/٩، وتاريخ الإسلام ١٨٨/٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٦٨/١٤.

* حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: هو ابْن حميد بْن مَالِك الخَزّاز[١]، أَبُو الْحَسَن اللَّخْمي[٢]، الكوفي. حدث عَنْ: هشيم بْن بشير، وَسفيان بْن عيينة، وَغيرهم. روى عنه: إِبْرَاهِيم بْن حَمَّاد القاضي، وَمحمد بْن مخلد، وجماعة. قال ابن معين: كذاب، وقال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة، وقال البرقانى: رأيت الدارقطني يحسن القول فيه، وقال البرقاني: عامة شيوخنا يقولون: ذاهب الحديث، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويرفع الموقوف وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، مات سنة ثمان وَخمسين يعني وَمائتين [٣].

الخلاصة: حميد بن الربيع متهم بالكذب .

* دَاوُدُ بْنُ عَطَاءٍ الْمَدَنِيُّ: دَاوُد بن عطاء المزني[٤]، مولاهم، أَبُو سُلَيْمان المدني، رَوَى عَن: زيد بْن أسلم، وصالح بْن كيسان، وغيرهم. رَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن المنذر الحزامي وعبد الملك بْن مسلمة المِصْرِي، وجماعة، قال أحمد: لا يحدث عنه، وقال: ليس بشيءٍ، وَقَال أبو حَاتِم: ليس بالقوي،

---

(١) الخَزَّاز: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي الأولى المفتوحة بينها وبين الزاي الثانية ألف ، نسبة إلى بيع الخَزّ، والخز: من الثياب وهو ما ينسج من صوف وحرير خالص . اللباب ١/ ٤٣٩ ، المعجم الوجيز ص ١٩٤.

(٢) اللَّخْمي: بفتح اللام، وسكون الخاء وفي آخرها ميم، نسبة إلى لخم وهو مالك بن عدي ولخم قبيلة من اليمن . اللباب ١٣٠/٣ .

(٣) ينظر: الضعفاء للنسائي ص٣٣، والثقات ١٩٧/٨، والكامل في الضعفاء ٨٩/٣، وتاريخ بغداد ٢٨/٩، وميزان الاعتدال ٦١٢/١،

(٤) المُزَني : بضم الميم ، وفتح الزاي ، وفي آخرها نون ، نسبة لولد عثمان وأوس ابني عمرو نسبوا إلى مزينة بنت كلب بن وبرة أم عثمان وأوس وهم قبيلة كبيرة . اللباب في تهذيب الأنساب ٢٠٥/٣ .

ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقَال البُخارِيُّ ، وأَبُو زُرْعَة: منكر الحديث، وَقَال النَّسَائي، وابن حجر: ضعيف [1].

* سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ: سبقت ترجمته في الوجه الرابع من الطريق الأول، وهو ثقة .

* أبوه: هو إسحاق بن كعب بن عجرة المدني، سبقت ترجمته في الوجه الرابع من الطريق الأول، وهو مجهول الحال .

* كعب بن عجرة: صحابي جليل سبقت ترجمته في الوجه الأول .

- <u>دراسة إسناد الوجه الرابع</u>: عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ(كما عند البيهقي في سننه معلقا)

هذا الإسناد هو نفسه إسناد الوجه السادس من الخلاف على سعيد المقبري، وقد سبقت دراسته، كما في الطريق الأول، وهو إسناد معلق كما تقدم .

۞ النظر في الخلاف على سعد بن إسحاق، وبيان الوجه الراجح :

مما سبق تبين أن الوجه الراجح هو الوجه الأول (روية داود بن قيس عن سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة عن كعب) وذلك لما يلي:

* رواية الأكثرية، فقد رواه أربعة عن داود بن قيس بهذا الوجه.

* الأحفظية، فكل من روى عن داود بن قيس من الثقات الحفاظ .

* ترجيح الإمام البخاري رحمه الله لهذا الوجه، حيث قال: هو الأصح، وذلك في الكنى ص١٧، في ترجمة أبي ثمامة الحناط .

* الوجه الثاني فيه زيادة أبي سعيد المقبري بين سعد بن إسحاق وأبي ثمامة، وقد رجحه ابن خزيمة، لكن قال البخاري أن الأول أصح، ولا شك أن

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٢٤٣/٣، والجرح والتعديل ٤٢٠/٣، وتهذيب الكمال ٤١٩/٨، وميزان الاعتدال ١٢/٢، والتقريب ص١٩٩ .

البخاري مقدم على ابن خزيمة .

* الوجه الثالث لا يصح، فيه حميد بن الربيع وهو متهم بالكذب .

* الوجه الرابع وهو ضعيف أيضا، أورده البيهقي معلقا .

۞۞۞۞۞۞

<u>الطريق الثالث:</u> عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب رضي الله عنه:

* أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ مُرِيدَ الصَّلَاةِ عَنْ تَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا، ١٤/١٩٥، رقم، ٥٥٧٠، قال: كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَا كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا تُشَبِّكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ، فَإِنَّكَ فِي صَلَاةٍ " وقال: وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ كَعْبٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

* وابن الأعرابي في معجمه، ٣/٩٥٢، رقم ٢٠٢١، عن أبي أسامة. وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، ٥/٥٢٤، رقم ٢١٥٠، من طريق محمد بن معدان الحراني، كلاهما (أبو أسامة، ومحمد بن معدان) عن سليمان بن عبيد الله به مثله .

* وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ٣/٣٢٦، رقم ٥٨٨٥، من طريق عمرو بن قسيط عن عبيد الله بن عمرو به مثله. وقال: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّقِّيُّ (الراوي عن عمرو بن قسيط) هَذَا حَفَظَهُ ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ فِيمَا رَوَاهُ مِنْ ذَلِكَ بَعْدُ مُتَابِعًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

۞۞۞۞۞۞

دراسة إسناد الطريق الثالث: طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب رضي الله عنه (كما عند الطحاوي في مشكل الآثار) :

* أبو أمية: هو مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن مسلم بن سالم، أَبُو أمية الطَرْسُوسِي(١). رَوَى عَن: جعفر بْن عون، وسليمان بن عبيد الله الرقي، وغيرهما. روى عنه: أَبُو الْعَبَّاس مُحَمَّد ابْن يعقوب الأصم، وأبو جعفر الطحاوي، وجماعة. قال أبو داود: ثقة، وذكره ابْن حبان في الثقات، وقال: كان من الثقات، دخل مصر، فحدثهم من غَيْر كتاب بأشياء أخطأ فِيهَا، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا بما حدثت من كتابه، وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ: صدوق كَثِير الوهم، وَقَال أَبُو سَعِيد بْن يونس: كان حَسَن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق صاحب حديث يهم، توفي سنة ثلاث وسبعين ومئتين(٢).

الخلاصة: أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم صدوق يهم .

* سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، أَبُو أيوب الخطاب الرَّقِّيّ(٣). رَوَى عَن: بقية بْن الْوَلِيد، وعُبَيد الله بْن عَمْرو الرَّقِّيّ، وغيرهما. رَوَى عَنه: أَبُو أمية مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم الطرسوسي، وأبو حاتم مُحَمَّد بْن إدريس الرازي، وجماعة. قال ابْن مَعِين: ليس بشيءٍ، وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: لا يتابع عليه، وَقَال أَبُو حاتم: ما رأينا إلاَّ خَيْرًا صدوق،

---

(١) الطَّرَسُوسِي: بفتح الطاء، والراء المهملتين، والواو بين السينين المهملتين، الأولى مضمومة، والثانية مكسورة ، نسبة إلى " طَرَطوس " وهي من بلاد الثغر بالشام . الأنساب ٦٠/٤ .

(٢) ينظر: تاريخ ابن يونس ١٨٦/٢، والثقات ١٣٢٧/٩، وتاريخ بغداد ٢٧٩/٢، وتهذيب الكمال ٣٣١/٢٤، والتقريب ص٤٦٦ .

(٣) الرَّقِّي: بفتح راء ، وشدة قاف، نسبة إلى رَقَّة ، بلد بالشام. المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١١٦.

وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق ليس بالقوي، مات قبل سنة أربعين ومائتين[١] .

الخلاصة: سليمان بن عبيد الله الرقي ضعيف، يكتب حديثه وينظر فيه، فإن تابعه غيره، وإلا فلا .

* عُبَيد اللَّه بن عَمْرو بن أَبي الْوَلِيد الأسدي[٢]، أَبُو وهب الرَّقِّيّ. رَوَى عَن: إسحاق بْن راشد، وزيد بْن أَبي أنيسة، وخلق. رَوَى عَنه: بقية بْن الْوَلِيد، وسُلَيْمان بْن عُبَيد اللَّه، وغيرهما. قال ابن معين، والنسائي: ثقة، وَقَال أبو حاتم: صَالِح الحَدِيث، ثقة، صدوق، لا أعرف لَهُ حَدِيثا منكرا، وَقَال مُحَمَّد بْن سَعْد: كَانَ ثقة، صدوقا، كثير الحديث وربما أخطأ، وقال الذهبي: ثقة حجة صاحب حديث، وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربما وهم، ومَاتَ سنة ثمانين ومئة[٣] .

الخلاصة: عبيد الله بن عمرو الرقي ثقة صاحب حديث، وأما قول ابن حجر ربما وهم فقد قاله تبعا لابن سعد، ولم أر هذا لغيره، والرجل صاحب حديث حجة كمال قال الذهبي رحمه الله .

---

(١) ينظر: الضعفاء للعقيلي: ١٣١/٢، والجرح والتعديل ١٢٧/٤، والثقات ٢٧٩/٨، وتهذيب الكمال ٣٦/١٢، والتقريب ص٢٥٣ .

(٢) الأَسَدِي: بفتح الهمزة والسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، نسبة إلى أسد وهو اسم عدة من القبائل، منهم أسد بن عبد العزي من قريش، وإلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وإلى أسد بن ربيعة بن نزار، وإلى أسد بن دودان، وفي الأزد بطن يقال لهم : بنو أسد – محرك السين – وهو أسد بن شريك – بضم الشين المعجمة – ابن مالك ابن عمرو بن مالك . الأنساب ١٣٨/١ .

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٣٦/٧، والجرح والتعديل ٣٢٩/٥، وتهذيب الكمال ١٣٦/١٩، وسير أعلام النبلاء ٣١٠/٨، والتقريب ص ٣٧٣ .

* زَيْد بن أَبي أُنَيْسَة، واسمه: زَيْد الجَزَرِي(١)، أَبُو أُسَامَة الرُّهَاوِي(٢) ، كوفي الأصل، رَوَى عَن: إِسْمَاعِيل بْن أَبي خَالِد، والحكم بْن عتيبة، وعدة. رَوَى عَنه: جعفر بْن برقان، وعُبَيد الله بْن عَمْرو الرَّقِّيّ، وهو روايته، وجماعة. قال ابْن مَعِين، والعجلي: ثقة، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس، وَقَال مُحَمَّد بْن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، فقيها، راوية للعلم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان فقيها ورعا، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد، مات سنة تسع عشرة ومائة، وقيل سنة أربع وعشرين ومائة(٣).

* الحكم: هو ابن عتيبة الكندي(٤)، أبو مُحَمَّد، ويُقال: أبو عَبْد اللَّهِ، ويُقال: أَبُو عُمَر، الكوفي. حدث عن: شريح القاضي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهما. روى عنه: الأعمش، وزيد بن أبي أنيسة، وخلق. قال ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، زاد العجلي، والنسائي: ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة ثقة فقيها عالما عاليا رفيعا، كثير الحديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، مات سنة ثلاث عشرة ومئة(٥).

---

(١) الجَزَرِي: هذه النسبة إلى الجزيرة، وهي عدة بلاد منها: الموصل، وسنجار، وحران، والرها، والرقة، وغيرها وهي بلاد بين دجلة والفرات، وإنما قيل لها الجزيرة لهذا . اللباب في تهذيب الأنساب ٢٧٧/١ .

(٢) الرهاوي: بالفتح إلى رَهَا بن يزيد بطن من مذحج، وبالضم إلى الرُّهَا مدينة بالجزيرة. لب اللباب ص١٢٠ .

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٣٤/٧، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٤١١/٤، ومعرفة الثقات ٣٧٦/١، والجرح والتعديل ٥٥٦/٣، والثقات ٣١٥/٦، وتهذيب الكمال ١٨/١٠، وتقريب التهذيب ص ٢٢٢ .

(٤) الكندي: بكسر الكاف، وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة، نسبة إلى كندة، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد . الأنساب ١٠٤/٥ .

(٥) ينظر: معرفة الثقات ١٢٦/١، والجرح والتعديل ١٢٣/٣، وتهذيب الكمال ١١٤/٧، والتقريب ص١٧٥.

الخلاصة: الحكم بن عتيبة من الثقات الأثبات، وأما تدليسه فلا يضر، فهو من أصحاب المرتبة الثانية، التي احتمل أهل الحديث تدليسهم لقلته مع إمامتهم وكثرة حديثهم، أو لا يدلسون إلا عن الثقات(١) .

* عَبْد الرَّحْمَنِ بن أَبي ليلى، واسمه يسار، ويُقال: بلال، ويُقال: داود بْن بلال الأَنْصارِيّ، أَبُو عيسى الكوفي، ولد لست بقين من خلافة عُمَر بْن الخطاب. روى عن: أَبِي بْن كعب، وأنس بْن مَالِك، وكعب بن عجرة، رَوَى عَنه: إبراهيم بْن يَزِيد التَّيْمِيّ، والحكم ابْن عتيبة، وجماعة. وقال العجلي، وابن معين، ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الذهبي: من أئمة التابعين وثقاتهم، وقال ابن حجر: ثقة، اختلف في سماعه من عمر، مات سنة ثلاث وثمانين(٢).

* كعب بن عجرة صحابي جليل، سبقت ترجمته في دراسة إسناد الوجه الأول .

(١) طبقات المدلسين ص٣٠ .

(٢) ومعرفة الثقات ٨٦/٢، والجرح والتعديل ٣٠١/٥، والثقات ١٠٠/٥، وتهذيب الكمال ٣٧٢/١٧، وميزان الاعتدال ٥٨٤/٢، والتقريب ص ٣٤٩ .

المطلب الثاني: الحكم على الحديث:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن كعب رضي الله عنه، أما الطريق الأول فهو طريق سعيد المقبري، والراجح عنه رواية محمد بن عجلان من الأوجه الثلاثة الأولى، وابن عجلان ثقة، ومع ذلك فروايته مضطربة عن سعيد المقبري، فرواه مرة عنه، عن كعب، ومرة عنه عن رجل عن كعب، ومرة عنه عن أبي هريرة عن كعب، ، وقد قال ابن خزيمة: أن ابن عجلان قد وهم فيه وخلط، ولذا قال ابن حجر: وفي سنده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه(١) .

وأما الطريق الثاني، وهو طريق سعد بن إسحاق، فالراجح فيه روايته عن أبي ثمامة عن كعب رضي الله عنه، كما قال البخاري رحمه الله، وهو إسناد ضعيف؛ فيه أبو ثمامة، وهو مجهول الحال، وهذا الوجه موافق لما رواه الليث عن محمد بن عجلان عن سعيد عن رجل عن كعب، كما في الوجه الثاني من الطريق الأول، ويكون سعيد المقبري قد تابع سعد بن إسحاق في روايته عن أبي ثمامة هذا، والله أعلم .

وأما الطريق الثالث، وهو طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو الطريق الذي لم يقع فيه خلاف، ففيه سليمان بن عبيد الله الرقي، وهو ضعيف، لكنه تابعه عمرو بن قسيط، وهو صدوق(٢)، وقال الطحاوي كما سبق في التخريج: وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ كَعْبٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، يعني طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى هذا، وعليه فيكون الحديث حسنا، ولا شك أن مالم يختلف فيه، أولى مما اختلف فيه، والله أعلم .

(١) فتح الباري ٥٦٦/١ .

(٢) تقريب التهذيب ص٤٢٥ .

المبحث الثاني :

حكم التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها .

المطلب الأول:

. حكم التشبيك بين الأصابع أثناء الصلاة وما في حكمها، كمن توضأ وأراد الصلاة، أو انتظرها، أو مكث في المسجد بعدها أو قبلها.

أفادت بعض الأحاديث النهي عن تشبيك الأصابع في الصلاة، أو ما في حكمها؛ ومنها حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه المتقدم: « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ »[(١)]، وكذلك ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى رَجُلًا جَالِسًا وَسَطَ الْمَسْجِدِ مُشَبِّكًا أَصَابِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَفْطِنْ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقَالَ: " إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَإِنَّ التَّشْبِيكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ[(٢)] " .

وقد علل رسول الله صلى الله عليه وسلم النهى بأن من توضأ كأنه في صلاة .

---

(١) هو حديث البحث وقد سبق تخريجه والحكم عليه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ٤١٩/١، رقم ٤٨٢٤، قال حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ مَوْلًى لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ، فدخل النبي صلي الله عليه وسلم ....الخ، وإسناده ضعيف عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي .التقريب ص٣٧٢.

ولذا قال الطحاوي في شرح مشكل الأثار بعد تخريجه لحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه: فَتَأَمَّلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ، فَوَجَدْنَا فِيهِ نَهْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ أَنْ يُشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ مُرِيدَ الصَّلَاةِ فِي حُكْمِ مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ ، إِلَّا مَا أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْمَنْطِقِ فِي ذَلِكَ، وَمِنَ الْمَشْيِ إِلَيْهِ، وَبَيَّنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا، وَأَنَّهُ يُرَادُ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى هِيئَتِهِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَجَاوَزٌ لِذَلِكَ إِلَى السَّعْيِ، إِذْ كَانَ السَّعْيُ يُطْلَبُ مِنْهُ مَعْنًى لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْمَشْيِ عَلَى الْهِينَةِ[1] .

واختلف قول العلماء في التشبيك بين الأصابع في الصلاة، وما في حكمها وسبب هذا الخلاف هو ورود بعض الأحاديث التي تعارض حديث كعب رضي الله عنه، وتفيد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد شبك بين أصابعه أثناء صلاته، أو في المسجد.

ومن هذه الأحاديث ما أخرجه البخاري من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلاَتَيِ العَشِيِّ، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي المَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ[2]،..الحديث.

وكذلك ما أخرجه البخاري عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ المُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»

---

(١) شرح مشكل الآثار: ١٤/١٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ١/١٠٣، رقم ٤٨٢ .

وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ[١] .

قال ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري وهو يتكلم على حديث أبي هريرة، وأبي موسى رضي الله عنهما قال: وهذه الآثار معارضة لحديثي هذا الباب وهى غير مقاومة لهما في الصحة ولا مساوية، وكره إبراهيم . يعني: النخعي . تشبيك الأصابع في الصلاة[٢]، وهو قول مالك[٣]، ورخص في ذلك ابن عمر، وسالم بن عبد الله، وكانا يشبكان بين أصابعهما في الصلاة، ذكرهما ابن أبى شيبة[٤]، وكان الحسن البصرى يشبك بين أصابعه في المسجد[٥]، وقال مالك: إنهم لينكرون تشبيك الأصابع فى المسجد، وما به بأس وإنما يكره في الصلاة[٦].

وقال المناوي: التشبيك من هيئات التصرفات الاختيارية والصلاة تصان عن ذلك مع أن التشبيك جالب للنوم وهو مظنة للحديث فلذلك كره تنزيها، وإنما ينهى عن التشبيك من توضأ فأحسن وضوءه، بل من توضأ فأسبغ الواجب وترك المندوب فهو مأمور بذلك، وكذا من خرج من بيته غير

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ١٠٣/١، رقم ٤٨١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلوات، باب من رخص في التشبيك بين الأصابع في الصلاة ، ٤٢٠/١، رقم ٤٨٢٨ .

(٣) ينظر شرح مختصر خليل للخرشي ٢٩٢/١ .

(٤) حديث ابن عمر وسالم بن عبد الله أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلوات، باب من رخص في التشبيك بين الأصابع في الصلاة ، ٤٢٠/١، رقم ٤٨٢٩، و ٤٨٣١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلوات، باب من رخص في التشبيك بين الأصابع في الصلاة ، ٤٢٠/١، رقم ٤٨٣٠.

(٦) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ١٢٦/٢ .

متوضئ ليتوضأ في طريقه أو عند المسجد؛ لأنه قاصد للصلاة في المسجد، وفائدة ذكره الشرط أن الآتي بصفات الكمال من توضئه قبل خروجه من بيته وإحسانه للوضوء وذهابه للمسجد أنه لا يأتي بما يخالف ما ابتدأ به عبادته من العبث في طريقه إلى المسجد بتشبيك اليدين بغير ضرورة، بل ينبغي أن يواظب على صفات الكمال في خروجه ودخوله المسجد وصلاته وخروجه منه حتى يرجع إلى بيته، ليكون آخر عبادته مناسبا لأولها، والنهي عن التشبيك في الصلاة لا يتقيد بكونه في المسجد بل لو صلى في بيته أو سوقه فكذلك لتعليله النهي عن التشبيك في الصلاة إذا خرج من بيته بأنه في صلاة، فإذا نهى من يكتب له أجر المصلي لكونه قاصدها فحالة الصلاة الحقيقية أولى بترك العبث سواء كانت الصلاة بالمسجد وغيره [١].

قلت: والقول بكراهة التشبيك في الصلاة وما في حكمها هو مذهب الشافعية كذلك: جاء في أسنى المطالب: (ويكره تشبيك الأصابع والعبث حال الذهاب والانتظار للصلاة)[٢] ، وبه قال الأحناف، والحنابلة[٣] .

وهذا وبالنسبة للتشبيك أثناء الصلاة وما في حكمها، وأما التشبيك خارج الصلاة فلا بأس به، قال ابن حجر: حديث أبي موسى دال على جواز التشبيك مطلقا، وحديث أبي هريرة دال على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز[٤].

---

(١) فيض القدير ٣٢١/١ .

(٢) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٢٧٠/١ .

(٣) ينظر: البحر الرائق ٢٢/٢، والمغني ٨/٢ .

(٤) فتح الباري ٥٦٦/١ .

المطلب الثاني:

الجمع بين الأحاديث التي تنهي عن التشبيك، والأحاديث التي رخصت فيه:

قال ابن المنير التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض؛ إذ المنهي عنه فعله على وجه العبث، والذي في الحديث إنما هو لمقصود التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس، وَنَحْو ذَلِك من الْمَقَاصِد الصَّحِيحَة. وَالله أعلم. (١).

قلت: يقصد حديث أبي موسى: «إِنَّ المُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ.

وقال ابن حجر: وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصدا لها؛ إذ منتظر الصلاة في حكم المصلي، وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك. قال ابن حجر: وأما حديث أبي هريرة فلأن تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة، والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة كما قدمنا فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطال، واختلف في حكمة النهي عن التشبيك، فقيل: لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبة وقيل: لأن التشبيك يجلب النوم، وهو من مظان الحدث، وقيل: لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمرو(٢) فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى

---

(١) المتواري علي أبواب البخاري ص ٩٠ .

(٢) عني به حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله لعبد الله بن عمرو: " كيف بك يا عبد الله إذا بقيت في حثالة من الناس، قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا، وشبك بين أصابعه، أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ١٢٣/٤، رقم ٤٣٤٢. وهو حديث صحيح أخرج البخاري طرفه في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ١٠٣/١، رقم ٤٨٠ .

لا يقع في المنهي عنه[1] .

وقال الشوكاني: أَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّشْبِيكِ لِلْعَبَثِ وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَمُقَدِّمَاتِهَا وَلَوَاحِقِهَا مِنْ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَشْيِ إلَيْهِ[2].

وقال مغلطاي: التحقيق أنه ليس بين حديث النهي عن التشبيك في الصلاة وبين تشبيكه – صلى الله عليه وسلم – بين أصابعه معارضة؛ لأن النهي إنما ورد فعله في الصلاة أو في المضي إليها، وفعله – صلى الله عليه وسلم – ليس في الصلاة ولا في المضي إليها فلا معارضة، إذًا وبقي كل حديث على حاله[3].

قلت: وقول مغلطاي أقربها للصواب، وعليه فلا تعارض، والله أعلم .

(١) فتح الباري ٥٦٦/١ .

(٢) نيل الأوطار ٣٨٨/٢ .

(٣) شرح ابن ماجة لمغلطاي ص١٦٢٢، والتنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني ٩/٢ .

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتبع هداه إلى أن نلقى الله، وبعد؛

فهذه أهم النتائج التي توصلت لها بعد معايشة لهذا البحث، وهي :

١. أن العلة إنما تكثر في حديث الثقات دون غيرهم، وقد يعلل الحديث بعلة خفية لا يقف عليها إلا أهل الحفظ والمعرفة، كما قال الإمام الحاكم رحمه الله: وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ[(١)].

فحديث كعب بن عجرة رواه محمد بن عجلان، وهو ثقة غير أنه اختلط عليه فرواه بأكثر من وجه، ولذا ضعفه العلماء بسبب خلطه واضطرابه .

٢. أن النظر في العلل يحتاج إلى فهم ومعرفة ومزيد نظر، وذلك من خلال جمع الطرق، والنظر فيها، والوقوف على كلام أئمة هذا الشأن في الحديث، فالحديث إذا لم تجمع طرقه لا يتبين خطأه .

٣ . قد يأتي الحديث من طريق رواته كلهم ثقات، ويأتي من طريق آخر بعض رواته أقل ضبطا إلا أن الطريق الثاني يقدم على الأول، وذلك لخلوه من علة قادحة كما في طريق الثقات.

٤ . أن النهي عن التشبيك بين الأصابع في الصلاة للكراهة، وليس للحرمة، وأن القصد من ذلك حفظ الصلاة من كل ما ينافي آدابها، والحفاظ

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١١٣ .

على الخشوع فيها .

٥ . علم الحديث علم متكامل، له أسسه وقواعده، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالمعرفة والفهم ومدارسة هذا العلم، وأنه لا يقوم على الاجتهاد الشخصي، بل هو قائم على القواعد المنهجية، والأصول العلمية المتينة .

واما أهم التوصيات :

١. على الباحث أن لا يغتر بظاهر الحديث، وإنما يجب عليه التحقيق والتدقيق، والنظر في الأسانيد، حتى لا يصحح ما هو ضعيف، ولا يقبل ما هو مردود، استنادا منه على ما يبدو له من ظاهر الإسناد .

٢ . لابد من طالب الحديث أن يجمع إلى الجانب النظري الجانب التطبيقي، حتى يتمرن على النظر في الأسانيد، والوقوف على اللعل الخفية التي قد تقدح في صحة الحديث، مما لا سبيل إلى معرفتها إلا الفهم والمعرفة وممارسة تطبيق هذا العلم .

٣ . تسليط الضوء من الباحثين على الأحاديث المعلة، نظرا، ودراسة، وتخريجا، لمعرفة الحديث الصحيح من الحديث المعل، والله أعلم .

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى سنـ١٤١٢ة هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، المؤلف : شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٠، الطبعة : الأولى ، تحقيق: د . محمد محمد تامر
- الأنساب: المؤلف أبى سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)– تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ –
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: علي بن محمد أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م
- تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي، المؤلف : أبو زكريا يحيى بن معين (المتوفى : ٢٣٣هـ)، الناشر : دار المأمون للتراث – دمشق ، ١٤٠٠، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف.

• تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
• تاريخ ابن يونس المصري، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ
• التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
• تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
• تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)
• تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
• تقريب التهذيب: للإمام/ الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق/ محمد عوامة – الناشر/ دار الرشيد – سوريا – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
• تقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني أبو بكر ابن نقطة (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
• التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير

الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

- تهذيب الأسماء واللغات للإمام شرف الدين النووي، دار النشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٦ م.
- تهذيب التهذيب: أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) - دار الفكر- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- تهذيب الكمال: للعلامة/يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)- تحقيق الدكتور/ بشار عواد معروف- الناشر/ مؤسسة الرسالة - بيروت ط / الأولى - ١٤٠٠ هـ - ١٧٨٠.
- الثقات لابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.
- الجامع الصحيح، لأبى عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)- تحقيق وشرح للعلامة / أحمد محمد شاكر وآخرين - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ .
- الجامع الصحيح، للإمام/محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، (ت ٤٧٢ هـ)، دار

إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٧٢١ هـ ١٩٥٧ م.

• ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر، أبِو الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

• سنن ابن ماجه: للإمام/ الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (ت ٢٧٥هـ)- علق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي الناشر : دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .

• سنن أبي داود: للإمام/ الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (ت٢٧٥هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار صيدا بيروت .

• سنن الدارمي، للإمام/ الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)- تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ـ الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

• السنن الكبرى، للإمام / أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق/ د. عبد الغفار سليمان البندارى - سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

• السنن الكبرى، للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

• سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى : ٣٨٥هـ)، الناشر: مكتبة القرآن القاهرة، تحقيق: مجدي السيد ابراهيم .

- سؤالات الآجري لأبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة دار الإستقامة، الطبعة الأولى، سنة١٤١٨ هـ
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، المؤلف: علي بن عبد الله المديني، (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.
- سير أعلام النبلاء، للإمام/ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ ..
- شرح سنن ابن ماجه، المؤلف: مغلطاي بن قليج الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤١٩ هـ .
- شرح صحيح البخارى، لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر ابن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ) – دار إحياء التراث العربي ١٣٩٢هـ .
- شرح مختصر خليل للخرشي، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة – بيروت،

- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣
- صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
- صحيح مسلم: للإمام/ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (ت٢٦١هـ)– تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى – دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تاريخ) .
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- الضعفاء والمتروكين للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار المعرفة بيروت/ الطبعة الأولى سنة١٤٠٦ هـ .
- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م
- عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي، (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ .
- الكاشف فِي معرفة من له رواية فِي الكتب الستة، لشمس الدين أَبِي عبد الله الذهبي،(ت ٧٤٨ هـ)، دار القبلة للثقافة الإِسلامية، جدة، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م ، تحقيق : محمد عوامة .
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد ابن عدي (ا: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ .
- اللباب فى تهذيب الأنساب: للإمام أبي الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت٦٣٠هـ) دار صادر– بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ– ٢٠٠٠م .

- لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ هـ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م .
- المتواري علي تراجم أبواب البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن منصور، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الإسكندراني (المتوفى: ٦٨٣هـ)، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت.
- المختلطين، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- المسند: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ .
- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند.
- معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد ابن الأعرابي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم ابن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ هـ .

- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والْحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، لِأَبِي الْحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي الكُوْفِي، (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر : مكتبة الدار المدينة المنورة السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٣٥ هـ ١٩٨٥ م ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي .
- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم ، للشيخ محمد طاهر بن علي الهِنْدِي (ت ٩٨٦ هـ) ، دار النشر: دار الكتاب العربي . بيروت . ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .
- المغني لابن قدامة، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- موطأ عبد الله بن وهب. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، تحقيق: هشام إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الثانية، جمادى الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

• ميزان الاعتدال، للإمام أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الأولى سنـ١٤١٦ هـ .
• النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع ابن هادي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
• نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	٤١١
مقدمة	٤١٣
المبحث الأول: تخريج حديث كعب بن عجرة في التشبيك بين الأصابع، وجمع طرقه، وبيان علله، والحكم عليه .	٤١٨
المطلب الأول: بيان طرق الحديث وتخريجه	٤١٨
المطلب الثاني: الحكم على الحديث	٤٥٥
المبحث الثاني: حكم التشبيك بين الأصابع في الصلاة وخارجها	٤٥٦
المطلب الأول: حكم التشبيك بين الأصابع أثناء الصلاة وما في حكمها،	٤٥٦
المطلب الثاني: الجمع بين الأحاديث التي تنهي عن التشبيك، والأحاديث التي رخصت فيه	٤٦٠
الخاتمة	٤٦٢
ثبت المصادر والمراجع	٤٦٤
الفهرس	٤٧٤